

الروابط الاجتماعية الأسرية بين التحديث والمرجعية الدينية في الجزائر

Title in English Family social ties between modernization and religious reference in Algeria

بلقناديل نورة¹

BELKENADIL NORA

جامعة أبي بكر بالكايد- تلمسان-

ABI BAKR BELKAID UNIVERSITY-TLEMCEN-

nora-bel@outlook.com

تاريخ القبول: 2020/04/11

تاريخ الارسال: 2020/02/08

ملخص:

يشهد المجتمع الجزائري تغيرا مستمرا، وقد مس هذا التغير معظم العناصر والبنى التي يتكون منها، ومن بينها الأسرة التي تعد من بين أهم الوحدات في الدراسات الاجتماعية و الديموغرافية و الأنثروبولوجية، و سوف نقوم في هذا المقال بتحليل جوانب التحديث في المجتمع الجزائري وما صاحبها من تغيرات على مستوى بنية الأسرة من حيث حجمها ووظائفها وروابطها لقد شكل التحديث تحديا واضحا للمجتمع الجزائري التقليدي، لأنه نشأ أولا في ظل سيطرة قوى أجنبية غازية، ثم أصبح مشروع الدولة الوطنية المستقلة، كما أن التحديث يحمل في ذاته قيما تستدعي التحول والتغير الشامل في جميع المجالات بما في ذلك الروابط الاجتماعية الأسرية التي يقوم الدين بضبطها وتنظيمها والحفاظ على استمراريتها في المجتمع. كلمات مفتاحية: التحديث، الدين، الأسرة، الروابط الاجتماعية، القيم، التغير الاجتماعي.

Abstract:

The society is constantly changing, and this change has affected most of the elements and constructs that make up the latter, including the family, which is one of the most important units in social, demographic and even anthropological studies. In this article we will analyze aspects of modernization in Algerian society and its associated Changes in the level of

¹المؤلف المرسل: بلقناديل نورة، nora-bel@outlook.com

the family in general and family ties in particular. Modernization represented a clear challenge to the traditional Algerian society, because it first arose under the control of foreign gas powers. It became the national independent state project, and the modernization itself carries values that require transformation and comprehensive change in all fields. T including social family ties. That religion does to control and regulate and maintain its continuity in society.

Keywords: Modernization, Religion, family, social links, value, social change

مقدمة:

لقد حظي مفهوم الروابط الاجتماعية بأهمية كبيرة عند علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا حيث اهتموا أساسا بطبيعتها ووظيفتها ونوعها ودرجة قوتها وتأثيرها، وكان من أبرز هؤلاء المفكرين الكلاسيكيين والمعاصرين سواء في الفكر الإسلامي أو الغربي: الفرابي وابن خلدون ودوركايم وماركس وماكس فيبر وتالكوتبارسونز... ونشأت نظريات عديدة تفسر دور الروابط الاجتماعية في تشكيل الجماعات والنظم الاجتماعية منها النظرية الوظيفية والنظرية البنوية والتفاعلية الرمزية ونظرية الفعل الاجتماعي... وتقوم الروابط الاجتماعية على التفاعل الاجتماعي بين الأفراد داخل نظم وبنيات وأنساق اجتماعية وتتشكل على أساس هذه العلاقات روابط اجتماعية. (نبيل محمد توفيق السمالوطي، 1974، ص 132-133) وما يشغل الباحثين في المجال السوسيولوجي والأنثروبولوجي هو أن الروابط الاجتماعية تتعرض للتغير المستمر، في قواعدها وشروطها الأصلية ويرتبط هذا التغير بالتحويلات والمستجدات الراهنة في الوسط الاجتماعي، وطبيعة الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري لا تنفصل عن هذا السياق، بل هي نتاج وانعكاس له وتعبير عنه.

لقد شهد المجتمع الجزائري في مراحل تاريخية متعاقبة من تطوره عدة تحولات، أثرت على مختلف مؤسساته ونظمه الاجتماعية، وإذا كانت الأسرة من بين أهم هذه المؤسسات والنظم والتي تركز في أداء وظائفها المختلفة على الروابط الاجتماعية بين أفرادها، فقد كانت عرضة لهذه التحويلات التي مست جوانب أساسية من بنيتها من حيث وظائفها والعلاقات الاجتماعية السائدة بين أفرادها .

وارتبطت هذه التحولات الثقافية والاجتماعية بالمشروع التحديثي الذي قامت به الدولة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة والذي كان يهدف إلى تغيير البنيات الذهنية والثقافية للأفراد ف: "موقع الإنسان في المجتمع العصري لا يحدده الدم والسلالة بل تحدده وظيفته في العملية الاقتصادية التي هي عملية أساسية بالنسبة لوجود وتطور المجتمعات .. أما الحداثة المجتمعية فتتميز بنمو الحركية الاجتماعية في المستويات كافة فأغماط السلوك والقيم والعادات الساكنة المتناقلة بثبات كلها تتعرض لهزة قوية . فالعائلة تأخذ في التقلص، والعلاقات العائلية والعصبيات الدموية والإقليمية والعشائرية الراسخة تنفك تدريجيا لتحل محلها روابط عمودية قائمة على الموقع الطبقي والدور الإنتاجي. والموقع الاجتماعي للأفراد لم يعد خاضعا فقط للمولد والنسب بل للفاعلية الاجتماعية. كما أن العلاقات الاجتماعية المختلفة التي كانت تخضع فقط للأعراف أصبحت مقننة ومضبوطة صوريا على الأقل في إطار المركز والتوحيد الذي تمارسه الدولة الحديثة، حيث يأخذ التنظيم محل التلقائية والقانون محل الأعراف" (محمد سبيلا، 1984، ص 33-34)

يحاول هذا المقال تحديد مفهوم وطبيعة الرابطة الاجتماعية ومفهوم التحديث ودوره في إحداث مختلف التحولات في بنية الأسرة الجزائرية وفي نمط العلاقات الاجتماعية بين أفرادها، كما يسعى إلى إبراز وظيفة الدين في الحفاظ على هذه الروابط وتمتينها بين الأفراد، وفي قدرته على إعادة إنتاج فاعليته ذلك لأنه يعد أحد أبرز مكونات المرجعية الثقافية للمجتمع الجزائري .

أولا. مفهوم الرابطة الاجتماعية

تعتبر الرابطة الاجتماعية من بين المفاهيم والإشكاليات المعقدة، حيث يرتبط ويتداخل بمصطلحات أخرى مما يجعلها ذات دلالات واحدة منها: العقد الاجتماعي، الأمن الاجتماعي، التنظيمات الاجتماعية، التضامن الاجتماعي... و ترمز هذه المصطلحات عادة إلى شكل وطبيعة العلاقات السائدة ولحداتها في الواقع الاجتماعي (عبد الحميد لطفى، 1977، ص 47)

لقد استعمل معظم علماء الاجتماع مصطلح الرابطة الاجتماعية للدلالة على مفهوم التضامن الاجتماعي وكل المفاهيم المشابهة له، لكنه بدأ يوظف عند بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا ليتخذ معان أخرى تميزه عن باقي المصطلحات والمفاهيم الأخرى التي تتداخل وتتقاطع معه .

ظهر هذا المصطلح في القرن التاسع عشر على يد مجموعة من علماء الاجتماع، وقد تمتد جذوره إلى ما قبل هذه الفترة التاريخية، ولكن ليس بنفس التسمية، إلا أن المضمون واحد، فقد تطرق ابن خلدون لمفهوم العصبية، والروابط القبلية، وماكس فيبر للعلاقات الاجتماعية أو التفاعل الاجتماعي، ودورهما في تقسيم العمل والتضامن الاجتماعي، وتونيز للإرادة الاجتماعية والمجتمع المحلي والعام، وكارل ماركس للطبقات الاجتماعية، والعقد الاجتماعي عند هوبز ولوك، وكذا علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية مثل ميروود وكوغيرهم، عندما درسوا المجتمعات البدائية والعلاقات القرابية والأسرية، ولا ريب إذا قلنا إن مفهوم الرابطة الاجتماعية كان مدخلا سوسيولوجيا وأنثروبولوجيا لدراسة وفهم النظم الاجتماعية التقليدية والحديثة.

1- في اللغة العربية والأجنبية:

ورد في لسان العرب لابن منظور أن كلمة "الروابط" مشتقة من الفعل ربط يربط فهو مربوط، والرباط ما يربط به، والمرابطة ملازمة ثغر العدو، والرباط المواظبة على الأمر، وفي ذلك ورد قوله تعالى: "يأيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا وتقوا الله لعلكم تفلحون" (آل عمران، الآية 200) والرباط الشيء الذي يُربط به كالحبل مثلا، والربط: في علم الفلسفة، إحداث علاقة بين مدركين، لاقتراحهما في الذهن بسبب ما (مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، 2004، ص 223) ويقصد بالرابطة الاجتماعية في اللغات اللاتينية Lien Social الذي يبحث على الجمع والربط والوثاق والصلة في العلاقات والأواصر الاجتماعية. وفي معجم لائتولوجيا الأنثروبولوجيا (بيار بونت، 2006، ص 492). نجد أن كلمة الرابطة تم اشتقاقها في القرن التاسع عشر من الكلمة الإنجليزية Band، التي تعني الرباط أو الشريط، أي الشيء الذي يربط الأشياء ببعضها، ويعرفها قاموس العلوم الاجتماعية والاقتصادية بمجموع العلاقات التي تسمح للفرد بالاندماج في الحياة الاجتماعية، بالشكل الذي يستمد من عناصر ومقومات هويته الاجتماعية. وتعني الرابطة الاجتماعية في معجم علم الاجتماع، العلاقة التي تربط أفراد المجتمع وتُشكل منطقته وفلسفته، كما تختلف طبيعتها من مجتمع لآخر وقد كانت هذه العلاقة محل اختلاف الفلاسفة والمدارس الفكرية والأنساق الأيديولوجية، من حيث تكييفها في الواقع وتصورها كما تختلف من مجتمع لآخر، حسب رسالة كل أمة ومنهج كل كتاب وطبيعة القوم ومحيطهم الحضاري. (عدنان أبو مصلح، 2006، ص 261)

2- تعريفات متعددة لمفهوم واحد:

يعتبر مفهوم الرابطة الاجتماعية من المفاهيم التي تعددت حوله التعاريف قديما وحديثا عند الفلاسفة وعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، ويعد جون جاك روسو أول من تطرق للرباط الاجتماعي، في كتابه العقد الاجتماعي في الفلسفة السياسية الكلاسيكية، كما نصادف مفهوم الرباط الاجتماعي عند دوركهيم، بمصطلح "التضامن الاجتماعي" وعند تونيزوفير وغيرهم. (FARRUGIA,1993,pp22) كما ظهر مفهوم الروابط الاجتماعية في كتابات جورج بوناك وعرفه بأنه عبارة عن تجمع أولي لعناصر مختلفة ولعلاقة فردية. يميل الأفراد منذ أن وجدوا على وجه الأرض إلى التجمع بأفراد نوعهم، وقد عبر أرسطو عن هذا بقوله الإنسان كائن اجتماعي، وابن خلدون بأنه مدي بطبعه، وذلك لأن الإنسان عاجز عن العيش بمفرده وقيامه بتلبية حاجاته ومتطلباته بمفرده وإنما مع غيره من بني جنسه، فظهرت بذلك أبسط أشكال التجمعات والروابط الاجتماعية التي تتميز بوجود أفراد وجماعات متقاربة ومتفاعلة بينها في مساحة معينة، أي هذا الاجتماع الإنساني فرضته ضرورة التعاون لتلبية حاجات مادية واجتماعية ومعنوية وللحفاظ على استمرارية الوجود البشري. يقول أبو حامد الغزالي: "إن الإنسان خلق بحيث لا يعيش وحده، بل يضطر إلى الاجتماع مع غيره من جنسه وذلك لسببين، أحدهما: حاجته إلى النسل لبقاء جنس الإنسان، ولا يكون ذلك إلا باجتماع الذكر والأنثى وعشرتهما. والثاني: التعاون على تهيئة أسباب الطعام والملبس وتربية الولد. فإن الاجتماع يفرضي إلى الولد لا محالة..." (أبو حامد الغزالي، 1991، ص 394)

بدأت تظهر في فترات تاريخية متلاحقة تجمعات بشرية ونشأت أولى الروابط الاجتماعية في الأسرة فسميت بالروابط الطبيعية، ثم تشكلت علاقات اجتماعية بين الأسر وسميت بالروابط الأسرية أو الترابط الأسري على أساس القرابة والمصاهرة، فبدأ التفاعل بين الأفراد في المجتمع والشعور بوحدة التركيبة ووحدة المصالح والنشاط، وقد سميت هذه العلاقات التفاعلية بالروابط الاجتماعية.

تبدأ الروابط البشرية بعلاقة الأم بأبنائها وتسمى برابطة الأمومة، وهي أقوى الروابط البشرية والطبيعية، لأنها فطرية في الإنسان، ثم ينتقل الفرد من مجال الأسرة إلى المجتمع فتتشكل الروابط الاجتماعية في بنيات وأنساق ونظم ومؤسسات اجتماعية وتربوية ودينية وثقافية واقتصادية وسياسية مترابطة ومتفاعلة بينها ف"كل إنسان ما إن يولد حتى يجد نفسه محمدا بعلاقة اجتماعية أولية تربطه على الأقل بإنسانين آخرين هما أمه وأبوه، ومن هذه العلاقة يستمد وجوده، وهويته. فالإنسان هو - قبل كل شيء - علاقة

اجتماعية . وبقدر ما تكون هذه العلاقة علاقة بيولوجية ناقلة لإرث بيولوجي ، ولقوة حيوية ، فإنها أيضا علاقة اجتماعية اقتصادية ثقافية رمزية ناقلة لإرث اقتصادي ثقافي تاريخي، ولقوة رمزية معنوية . إنها بعبارة أخرى علاقة قوة وعلاقة معنى في الآن نفسه ، مثلها في ذلك مثل الأشكال الأكثر تعقيدا من العلاقات الاجتماعية التي تترتب عنها ، والتي يكون من نسيجها النشاط الاجتماعي ، والنظام الاجتماعي " . (عبد السلام حيمر، 2008، ص366).

ويعتبر الزواج مصدرا للروابط الاجتماعية بمختلف أشكالها، حيث يقوم بوظيفة أساسية تتمثل في تكوين الأسر التي تعد خلايا المجتمع، وهي الوحدة الاجتماعية التي تتجلى من خلالها روابط الأخوة والأمومة وصلات القرابة وكلها تعد روابط اجتماعية.

يتصور بيير بورديو P Bourdieu أن الروابط الاجتماعية تشكل بنية اجتماعية وثقافية رمزية وهذا ما يسميه بالرأس مال الرمزي الاجتماعي، وأن العلاقات الاجتماعية ممارسات رمزية تكشف طبيعة التمايز والتفاوت بين الأفراد في المجتمعات الرأسمالية ويشير على أن شبكة الروابط الاجتماعية بين الفاعلين قائمة على روابط مستمرة، ومفيدة و تبادلات مادية ورمزية. (عبد الغني عماد، 2008، ص 198). نخلص من خلال عرض هذه التعريفات على أن الروابط الاجتماعية تتمثل في مجموعة أو شبكة من العلاقات الاجتماعية الضرورية التي تجعل أفراد المجتمع يتعاونون بينهم ويشعرون بأنهم جماعة اجتماعية تجمعهم قيم وأعراف وأفكار وتمثيلات مختلفة ومثل عليا مشتركة، سواء كانت هذه الروابط قرابية أو دينية أو إيديولوجية أو إنسية ... وتحدد الروابط الاجتماعية بثلاث أبعاد رئيسية متمثلة في:

- **البعد الطبيعي** الذي يشير إلى الالتحام بواسطة الروابط الدموية القائمة على النسب والمصاهرة والعلاقات القبلية مثل العصبية.

- **بعد ثقافي تقليدي** يكتسب عن طريق الأعراف والقيم المشتركة، وتمثله العلاقات الاجتماعية التي تفرضها الحياة داخل الجماعة من جوار و صداقة واحترام .. تتطلب التزام الأفراد بها .

- **بعد حديثي وعصري** تقوم فيه الروابط الحديثة على التضامن العضوي ويتميز بالاتساع والعمومية التي تفرضها طبيعة تعقد الحياة العصرية، وهي الروابط الاختيارية أو الإرادية الرسمية مثل الانخراط في الأحزاب و الجمعيات، والروابط الإجبارية منها المشاركة أو العضوية في مراكز صناديق الضمان الاجتماعي والتأمينات... وروابط أخرى قد تكون ضرورية كالروابط المهنية ومختلف التعاملات الإدارية و الاقتصادية.

ثانيا: مفهوم التحديث :

يعد التحديث مشروعا مجتمعيًا يهدف إلى تنمية وتقدم لمجتمع، وقد شكل تحديًا كبيرًا للمجتمع الجزائري التقليدي، لأنه نشأ أولاً في ظل سيطرة قوى أجنبية غازية، ثم أصبح مشروع الدولة الوطنية المستقلة، كما أن التحديث ليس فقط مشروعاً اقتصادياً بل إنه مشروع ثقافي واجتماعي يرمي إلى الانتقال بالمجتمع التقليدي إلى المجتمع العصري وذلك بتغيير البنيات الثقافية و الروابط الاجتماعية والأنماط السلوكية للأفراد لصياغة وتشكيل المواطن العصري والعقلاني (جمال غريد، 1997، ص 1-2). لقد اتخذ مفهوم التحديث عدة معانٍ وقدمت حوله عدة تعريفات منها :

1- المنظور التاريخي للتحديث :

يقوم المنظور التاريخي للتحديث على فكرة أساسية مفادها أن التحديث ظاهرة علمية ظهرت بداياته الأولى في أوروبا الغربية و يعرف التحديث بأنه : " مجموعة من التغيرات المعقدة جدا التي تؤثر على جميع المجتمعات الإنسانية، بطريقة متفاوتة وبناء لأوليات انتشار متنوعة جدا اعتباراً من القرن السادس عشر وانطلاقاً من أوروبا الغربية" (رعون بودون وفرانسوا بوريكو، 1986، ص 146)

2- التحديث من وجهة الدول النامية:

يعرف التحديث في هذه الدول بأنه تلك العملية التي ينتقل فيها النظام الاقتصادي من نمط زراعي متخلف إلى نمط صناعي خدماتي متقدم، وتعتقد الدول النامية أن التحول الذي يستهدف النظم والأنماط الاجتماعية والثقافية والتعليمية يتطلب السير في اتجاه التجربة التصنيعية والتنموية التي عرفتتها الحضارة الأوروبية الغربية، أي أنه لا يوجد طريق آخر لتقدم المجتمعات النامية إلا بتطبيق التجربة الأوروبية والاستفادة منها في مجال التقدم العلمي و التكنولوجي (عزت حجازي، 1985، ص 6)

فالتحديث حسب هذه الرؤية هو عملية تحول اقتصادي اجتماعي تحاكي تلك التحولات التي جرت في أوروبا، وتهدف إلى تحسين نوعية الحياة باستخدام مكتسبات التطور العلمي والتكنولوجي.

3- التحديث في علم الاجتماع:

ينظر علم الاجتماع إلى التحديث على أنه عملية تمايز (differentiation) وعقلنة (rationalisation). ويقصد بهذا التمايز: "الانتقال من المجتمع ككلية روحية منصهرة ومتجانسة إلى

المجتمع كمجموعة بنيات متواكبة ومتراتبة في إطار دينامية لا متناهية من التمايز والاستقلال النسبي للمجالات وتمايز الفئات الاجتماعية وتقسيم العمل" (محمد سيلا، 2001، ص 364-365). ويترب عن هذه العملية نتائج أبرزها أن كل نظام اجتماعي كالأُسرة والمدرسة والأحزاب السياسية والمؤسسات الإعلامية والدينية... تشكل أنساقا فرعية تقوم بوظائف مختلفة ومحددة ولكنها متكاملة والتي تشكل في نهاية المطاف نسقا اجتماعيا كليا تتكامل فيه كل عناصره الفرعية.

4- التحديث و نظرية التغير الاجتماعي:

ترى نظرية التغير الاجتماعي أن التحديث عملية انتقال تدريجي من المجتمع التقليدي التراتبي المغلق، إلى المجتمع الحديث المفتوح على المحيط الخارجي، والمتحرر من سلطة التقاليد والسلطة السياسية التقليدية المطلقة، وهذا التحول يشمل جميع أنشطة ومجالات الحياة الإنسانية منها:

- في المجال الاقتصادي: يتم الانتقال من هيمنة نمط الإنتاج الزراعي التقليدي إلى الاعتماد على نمط الإنتاج الصناعي الحديث، ويصاحب هذا الانتقال انتقال ونزوح السكان من الأرياف إلى المدن الصناعية الحضرية، ويتوسع النسيج العمراني والاجتماعي.

- في المجال السياسي: يتحول المجتمع من هيمنة النظام السياسي التقليدي المطلق الذي يحكمه النظام الأبوي، إلى نظام سياسي ديمقراطي تعاقدى يقوم على المساواة الاجتماعية وحرية التعبير ومشاركة كل أطراف المجتمع في الحياة السياسية، والتنظيم الإداري والتراتب الاجتماعي .

- في المجال الثقافي والاجتماعي:

يقوم التحديث في هذين المجالين بتحرير الأفراد وبعض الفئات الاجتماعية من سلطة النظام الثقافي التقليدي ونعني بهذه الفئات الاجتماعية الأطفال و الشباب والنساء، ويكون هذا الانتقال من نظام التضامن العضوي وأولوية علاقات القرابة الدموية، وسيادة القيم المتوارثة، إلى دينامية اجتماعية جديدة تسودها قيم ومعايير الاستقلال، والحرية النسبية للفرد في اختياراته واتخاذ قراراته وبالتالي مسؤولياته الفردية ووعيه الذاتي.

ثالثا: الدين والروابط الاجتماعية الأسرية:

شرعت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة في تشييد مشروع تنموي يقوم على تحديث المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا وتحويله من مجتمع تقليدي إلى مجتمع عصري ، ولم يقتصر هذا المشروع التحديثي

على بناء منظومة اقتصادية قوية فقط ، وإنما كان هدفه ومن أولوياته تمدين المجتمع الجزائري ، وتغيير الثقافة التقليدية للأفراد الجزائريين و تحويلها الى ثقافة عصرية.(جمال غريد، 1997 ص 2-3).

كان التحديث يهدف أيضا إلى إحداث القطيعة مع الأنساق الثقافية التقليدية المحلية التي اعتبرت مجرد بقايا لعناصر ثقافية ستزول مع مرور الوقت ويستمد مطلقاته وأهدافه من التجربة التحديثية الغربية التي بدأت ملامحها مع نجاح الثورة الفرنسية وانتشار التصنيع مع الثورة الصناعية بمختلف مراحلها وتطورها.

لقد أحدث المشروع التحديثي عدة تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية... حيث شيدت المؤسسات الصناعية والتعليمية والصحية في المدن والأرياف وتشغيل المواطنين في المصانع والمعامل والاهتمام بفتة الفلاحين والشباب وتوفير التعليم للشباب الجزائري وفتح فرص العمل بين الرجل والمرأة.. وكانت الأسرة من بين الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية التي عرفت عدة تحولات في حجمها ووظائفها وطبيعة الروابط الاجتماعية التي تحكمها ، فقد انتقلت الأسرة الممتدة وبأشكالها المختلفة إلى أسرة نواة وارتبط ذلك بطبيعة العمل واضطرار الزوجين للبحث عن مكان إقامة قريب من مكان العمل.

وتقاسمت المرأة السلطة مع الرجل في وقت كانت السلطة الأبوية مهيمنة وتعطي الشرعية للرجل في اتخاذ القرار وتدير شؤون البيت ، وكل ما يرتبط بالحياة الأسرية ومتطلباتها ، وأصبحت للمرأة أيضا حرية اختيار الزوج ولقائه قبل الزواج للتعرف عليه والموافقة أو رفض الارتباط به، وتكون بذلك قد تحررت من قيود عادات وتقاليد الأسرة التقليدية التي كانت تفرض على الفتاة الرجل الذي تقتن به، وتلزمها بطاعته والامتثال لأوامره

...

كما نافست المرأة الرجل في مجالات مهنية متعددة ففرضت وجودها وحضورها في كل المؤسسات والقطاعات منها التعليم والصحة والصناعة والتجارة ومؤسسات ومراكز الأمن في الجيش والشرطة والدرك الوطني وازداد نطاق نشاطها في المجتمع المدني حيث انخرطت في الجمعيات الثقافية والأحزاب السياسية وتشارك في البناء والتنمية الشاملة .

ولكن على الرغم من هذه التحولات فلا زالت الأسرة الجزائرية تحافظ على كثير من القيم الثقافية والدينية التي اكتسبتها من المحيط الاجتماعي، وإذا كانت قد تنازلت عن بعض هذه القيم التي لم تعد تستجيب للمشروع التحديثي فإنها لم تتخل نهائيا عن بعض أبرز مكونات المرجعية الثقافية المتمثلة في إعادة إنتاج الأدوار الاجتماعية داخل بنية الأسرة: " فإذا كان الفرد ككائن اجتماعي محكوما دائما بمحيطه الاجتماعي

، إن بنيته العقلية أو ما يسمى بالشخصية القاعدية هي إلى حد كبير بالنسبة إلى الإنسان العربي نتاج المؤسسات والمعتقدات الدينية التي شكلت إلى حد ما، نظاما تربويا ضمن محيطه الثقافي ، الذي كان يقدم تصورا عن العالم وأنماطا من السلوك على مختلف الأصعد الاجتماعية " (عبد الباقي المهراسي و آخرون، 1990 ص 113) .

ويستمد النظام الأبوي هيمنته وعناصر قوته من العادات والتقاليد والأعراف والدين فالعلاقات الأسرية بين أفرادها يهين عليها الرجل رغم وجود الحوار والتشاور ومشاركة المرأة في اتخاذ القرار ، ولكن تبقى ممارسة السلطة في نهاية المطاف يحتفظ بها الرجل وهذا ما يسميه هشام شرابي بالأبوية المستحدثة حيث يقول: " في إطار التقاليد الاجتماعية فإن سلطة الأب وشيخ القبيلة والزعيم الديني هي التي تحدد وجهة ولاء الفرد وموضوعه . تعمل هذه التقاليد على تقوية كل من الولاء الشخصي والتبعية الذين يترى عليهما في إطار العائلة ، وتعزيزهما في الإطار الكلي للمجتمع داخل نظام الولاء وتوزيع الرضى والحماية " (هشام شرابي، بدون سنة ، ص 94-95).

ويعتبر الدين عنصرا بنويا مكونا للمرجعية الثقافية للمجتمع الجزائري و مصدرا لتعزيز وتمتين العلاقات الاجتماعية والأسرية وينشر في المجتمع القيم الأخلاقية ويرسم المعايير الاجتماعية ويحدد الأدوار التي يقوم بها الأفراد في المؤسسات والنظم الاجتماعية المختلفة.

وتقوم المؤسسات الدينية بوظيفة التنشئة الدينية وهي عملية تلقين الأفراد نسقا من الأفكار والتصورات والتمثيلات التي تحدد علاقة الإنسان بخالقه وعلاقة الإنسان بالإنسان في شبكة العلاقات الاجتماعية فالدين يمثل: "ثقافة كاملة لشعب أو أمة أو حضارة ، ليس في كونه مجموعة نصوص وتعاليم وقيم فحسب، بل بما هو كيان مجسد اجتماعيا ، ومبلور بالممارسة في أنماط وتقاليد وأفعال ، أي من حيث صيرورته نظاما من الممارسات فضلا عن كونه نظاما من التصورات ، بغض النظر عن طريقة استيعابه وطرق التعبير عنه من طرف المؤمنين به " (عبد الغني عماد ، 1990 ص 138) .

ويشكل الدين أهمية كبيرة في الفكر السوسيولوجي الحديث و احتل مكانة كبيرة في أبحاث كثير من المفكرين في مجال علم الاجتماع والأنثروبولوجيا فقد أنجز إميل دوركهايم دراسة علمية حول العلاقة بين الدين والانتحار حيث بين في عرضه للانتحار الأنومي الناتج عن فقدان الفرد للمعايير، أن هذا الشكل من الانتحار يسود في مجتمعات الكاثوليكية ويقل في المجتمعات البروتستانتية.

ويرجع هذا التباين في معدلات الانتحار إلى أن الفرد في البروتستانتية يمارس حريته واستقلالته وفردانيته في أفعاله وتصرفاته واتخاذ قراراته، مما يؤدي ذلك إلى ضعف في التماسك الاجتماعي وخلل في التضامن الاجتماعي، بينما يخضع الفرد في الكاثوليكية لقيم الضمير الجمعي ويلتزم بتعاليم الجماعة ويؤدي ذلك إلى تقوية الضمير الجمعي واندماج الفرد في الجماعة، بينما يعيش الفرد البروتستانتية العزلة الاجتماعية ويكون عرضة للانتحار.

ويستنتج دوركايم في دراسته للانتحار أن تحرر الفرد من قيود الضمير الجمعي يؤدي إلى ضعف التماسك الاجتماعي ويترتب عنه تلاشي في الروابط الاجتماعية والأسرية ويزيد ذلك في نسب الانتحار: "فالروابط الأسرية تقلل من عزلة المتزوج، وبالتالي تقلل نسبة الانتحار بين المتزوجين عنها بين غير المتزوجين، وكلما زادت درجة التكامل الاجتماعي، وازدادت شبكة الصلات الاجتماعية للفرد قوة، انخفضت معدلات الانتحار" (علي عبد الواحد وافي، بدون سنة نشر، ص 124).

يعتبر الدين إذن، رابطا اجتماعيا وأخلاقيا ينمي في الفرد مجموعة من القيم والمعايير ويلزمه بإتباعها والخضوع لها فهو ظاهرة اجتماعية وثقافية لازمت كل المجتمعات القديمة والحديثة وكان لكل جماعة اجتماعية أو شعب من الشعوب ديانته وطقوسه التي تميز عن الجماعات البشرية الأخرى وكان لكل مجتمع خصوصياته في التدين وطريقة التزامه وممارسته له ويرتد ذلك إلى الخصوصيات التاريخية والاجتماعية والثقافية للمجتمع: "فالدين هو قاعدة ورابطة تشد أزر المجتمع، يوحى بقوة الاعتقاد وجود مجموعة من القيم المتعالية اجتماعيا، وفقها يتأسس نظام الموجودات، ومن هنا تكمن أهمية الطقوس ودورها في بث اليقظة الدائمة في هذا الوعي الجماعي الأصيل". (سابينو أكوايفا و إنزوباتشي، 2011 ص 38).

خاتمة

يشهد المجتمع الجزائري عدة تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وقد ترتب عن ذلك تغيرات في روابطه الاجتماعية والأسرية، ولكن على الرغم من التأثيرات التي أحدثتها المشروع التحديثي في أنظمة المجتمع وبنياته إلا أن المجتمع لا زال يحافظ على مرجعيته الدينية والثقافية في شبكة علاقاته الاجتماعية بين الأفراد لقد لعب الدين دورا كبيرا في تماسك المجتمع الجزائري وذلك من خلال تمتين وتعزيز الصلات الاجتماعية والروابط الأسرية وبث كل القيم الاجتماعية التي تحافظ على التضامن الاجتماعي وعملت مؤسسات التنشئة الاجتماعية والدينية على تنمية وبناء الشخصية القاعدية وتحقيق التوازن النفسي والاجتماعي للأفراد.

كما تعد الروابط الاجتماعية من بين أبرز وأهم المداخل والاهتمامات الفكرية، التي تعين الباحث في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في دراسة وفهم طبيعة المجتمعات، وأشكال العلاقات الاجتماعية ودورها البناء الاجتماعي وأهمية القيم الخلقية والدينية والثقافية في الحفاظ هذه الروابط واستمرارية المجتمع في الوجود .

قائمة المراجع:

- 1- سورة آل عمران الآية 200
- 2 -أبواحمد الغزالي، إحياء علوم الدين، ج3، دار الثقافة، الجزائر، ط3، 1991.
- 3 - بيار بونت ، معجم الاثنولوجيا والانثروبولوجيا، تر: مصباح الصمد، لبنان، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع 2006.
- 4 - ريمون بودون وفرانسوا بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986
- 5- ساينوا كوافيفا و إنزوباتشي ، علم الإجتماع الديني،شكاليات و السياقات، تر : عز الدين عناية ،هيئة أبو ظبي للثقافة والاثاث ، كلمة، ط2011،1
- 6- عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1977.
- 7- عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، دار أسامة المشرق الثقافي، عمان الأردن، ط1، 2006.
- 8- عبد السلام حيمر، في سوسيولوجيا الخطاب من سوسيولوجيا التمثلات إلى سوسيولوجيا الفعل، الشركة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2008.
- 9- عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة، المفاهيم والأشكاليات من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008.
- 10- عبد الباقي الهرماسي وآخرون، الدين في المجتمع العربي، دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1990.
- 11- على عبد الواحد الوافي، علم الاجتماع، نخضة مصر، القاهرة.
- 12- غريد جمال، العامل الشائع. عناصر للاقترب من الوجه الجديد للعامل الصناعي الجزائري، مجلة إنسانيات، العدد1، ربيع 1977.

مجلة أنثروبولوجية الأويان (المجلد 16 العدد 02 بتاريخ 2020/06/15)

ISSN/2353-0197

EISSN/2676-2102

- 13- محمد سبيلا، "التحديث وتحولات القيم" في أكاديمية المملكة المغربية، أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر، سلسلة الندوات، الرباط، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ربيع 2001.
- 14- محمد سبيلا، مفهوم الحداثة، مجلة دراسات العربية، العدد 03، 1984.
- 15- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط 4، 2004.
- 16- نبيل محمد توفيق السمالوطي، البناء النظري لعلم الاجتماع، دار الكتب الجامعية، ج 1، مصر، الاسكندرية، 1974.
- 17- هشام شرابي، النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي، دار الغرب للنشر والتوزيع، بدون سنة نشر.

18- FARRUGIA, Francis, *La crise du lien social*, Essai de sociologie critique, L'Harmattan, paris, 1993.